في ظلال الإسلام

(٢٩)

المبادئ العامة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية

تأليف

أ. د. إبراهيم البيومى غانم

دار المعارف

تأسست ١٨٩٠

طباعة وتوزيع دار المعارف

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر
المؤلف ولا تعبر عن وجهة نظر الناشر

تصميم الغلاف: هاجر محمود

تنفيذ المتن والغلاف
بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
دار المعارف

الناشر: دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة – ج. م. ع
هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg
http://gate.dar-elmarf.com

هدفنا من هذا البحث هو بيان المبادئ التأسيسية العامة للنظرية الإسلامية فى مجال العلاقات الدولية، والمقصود بـ «المبادئ التأسيسية» هنا هى مجموعة القيم، والموجهات العقيدية، والأخلاقيات العملية، المستمدة من المصدر الأساسى للإسلام (القرآن والسنة)، وهى التى تشكل إطارا مرجعيا ومعيارا عاما، من المفترض أن تستند إليه النظريات والرؤى والمواقف التى تتبناها الجماعات والنظم والحكومات المسلمة فى علاقاتها الدولية، وأن تلتزم بها قبل أن تدعو غيرها إليها من ناحية، وأن يقاس على هذا الإطار سلوكها الفعلى فى هذا المجال من ناحية أخرى.

وليس من مهمتنا ـ هنا ـ التطرق إلى النظريات والرؤى والمواقف الاجتهادية التى قال بها فقهاء الإسلام وعلماؤه ومفكروه، كجهد تنظيرى منهم لتنظيم العلاقات الدولية للمسلمين فى سياق مرحلة محددة جغرافيا وتاريخيا، أو مكانيا وزمانيا، بكل ما أحاط بها من ملابسات داخلية وخارجية، وتوصلوا فى ضوئها إلى تبنى خيارات نظرية فقهية بعينها، من قبيل قسمة المعمورة فى مرحلة من المراحل الماضية إلى ثلاث دور هى: دار الإسلام، ودار العهد، ودار الحرب.

وليس من مهمتنا ـ هنا أيضا – أن نتطرق إلى تحليل السلوك الدولى الفعلى لجماعة أو حكومة أو دولة مسلمة – فى هذه المرحلة أو تلك من تاريخ العالم الإسلامى – لمعرفة مدى اقتراب الممارسات السياسية العملية فيها من الأطروحات النظرية التى كانت سائدة خلالها.

مهمتنا تنحصر – إذن – فى الكشف عن «منظومة القيم» الإسلامية العليا، التى تشكل فى مجموعها المبادئ العامة للنظرية الإسلامية فى

العلاقات الدولية، مع محاولة تأصيلها معرفيا (ابستمولوجيا)، استمدادا من المصدرين الأساسيين فى التشريع الإسلامى (القرآن والسنة)، واستنادا إليهما.

ولكن قبل الانتقال إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية فى هذا السياق، هى أنه كثيرا ما يقع الخلط بين هذا المصدر الأعلى (القرآن والسنة النبوية الصحيحة)، وبين مصادر التشريع الإسلامية الأخرى وفى مقدمتها الفقه، والممارسة السياسية للدولة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وقد يصل الخلط إلى حد إلغاء التمييز بين «الإسلام» و «المسلمين»، وبين نظريات الفقه واجتهادات العلماء من ناحية، وممارسات الدولة وقرارات الحكام والسلاطين من ناحية أخرى، ومن ثم يكون من اليسير الاستدلال بخطأ فى الاجتهاد أو فى الممارسة على بطلان المبدأ أو عدم جدواه، والأكثر خطأ من ذلك أن يتم حبس المبادئ والقيم المجردة التى جاء بها الإسلام فى حقبة تاريخية محددة لا تتعداها.

ولتفادى مثل هذا النوع من الخلط فإنه من المفيد التأكيد على الآتى:

١ – أن القرآن والسنة هما أصل شريعة الإسلام، وفيهما بيان الإرادة الإلهيـة، التى نـزل بها الوحى على محمد رسـول الله صلى الله عليه وسـلم لتكون منهاجا يهتدى به البشـر فى ترتيب شئون حياتهم، وفى تنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض، وفى تحقيق مصالحهم العامة والخاصة.

وشريعة الإسلام بهذا المعنى هى الأصل، وهى المرجعية العليا للحكم على تصرفات البشـر وتقييم أعمالهم وسـلوكياتهم فى كل زمان ومكان.

وإنَّ وصف أمر ما بأنه «أصولى» أو «شرعى» معناه أن الأساس الذى بنى عليه مستمد من القرآن والسنة، وبالنسبة لموضوعنا فإن قواعد التعامل

الدولى أو الخارجى – شأنها فى ذلك شأن قواعد التعامل الداخلى – إنما تستمد شريعتها فى المنظور الإسلامى من ارتباطها بتعاليم الإرادة الإلهية المُعبَّر عنها فى أصل الشريعة. وليس من ارتباطها بالإرادة الخاصة بالحكام أو بالدول، أو بأية اعتبارات أخرى. وهذا مستوى معيارى له طابع مجرد، ويتسم بالثبات والصلاحية لكل زمان ومكان. أما تقدير الظروف والملابسات التى تحيط بعملية صنع القرار واتخاذه اهتداء بتلك الإرادة الإلهية فمستوى آخر له طابع عملى، ويتسم بالتغير والاختلاف والتنوع حسب ظروف الزمان والمكان.

٢ ـ أن تراث الفقه الإسلامى هو حصيلة الاجتهاد البشرى الذى قام به العلماء. وهم يسعون لاستنباط الأحكام الشرعية التى تتعلق بتفاصيل الحياة العملية اليومية، وتكييفها وفق مقتضيات المبادئ والقيم الإسلامية الأصولية، بما يسمح فى النهاية بصياغة حياة الأفراد والجماعات والأمم على هداها.

وعليه فإن موضوع الفقه هو «العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية». وذلك عبر النظر العقلى فى النصوص وبذل الوسع فى فهمها واستخراج الحكم منها، أو استنباط حكم جديد لأمر مستحدث (لا نص فيه)، من خلال عمليات التمثيل، أو «الاستقراء أو الاستدلال القياسى»[1].

---

(١) ولمزيد من التفاصيل حول الفقه كمصدر للتنظير فى العلاقات الدولية انظر: د. عبد العزيز صقر: الفقه الإسلامى والعلاقات الدولية، مدخل منهاجى. فى: د. سيف الدين عبد الفتاح (وآخرين): المداخل المنهاجية للبحث فى العلاقات الدولية فى الإسلام (القاهرة: ١٩٩٦م)، ص١٥٧.

وإذا نظرنا إلى «الفقه» بهذا المعنى فى مجال العلاقات الدولية فسوف نلاحظ أنه لم يكون مساويا للقرارات والسياسات الفعلية للدولة الإسلامية فى أية مرحلة من مراحلها التاريخية - بعد العهد النبوى - مع الإقرار بأن تلك القرارات والسياسات قد استندت إليه. وأسهم هو بدرجة أو بأخرى فى بلورتها وصياغتها. وبالطبع فى تقويمها والحكم عليها من الوجهة الشرعية.

٣ - أن ممارسات الدولة الإسلامية فى مجال العلاقات الخارجية - كما هى فى مجال الشئون الداخلية - هى عبارة عن اختيارات للسلطات المسئولة. وهى محددة من حيث الزمان والمكان والوقائع. وهذه الممارسات يمكن الحكم على «شرعيتها» بمعرفة مدى التزامها أو ابتعادها عن الإجماع الشرعى الذى يحيط بها فى كل مرحلة من مراحلها.

وكما أن احتمالات الخطأ فى الاجتهاد الفقهى واردة. فإنها واردة أيضا فى الممارسات السياسية المبنية على اختيارات محددة. بل إن من المنطقى فى هذا المستوى العملى أن تزيد احتمالات مجانبة الصواب. حتى فى ظل توفر الاقتناع بالمبدأ العقيدى. والأخذ بمقتضيات الاجتهاد الفقهى. إذ إن ثمة عوامل أخرى كثيرة - داخلية أو خارجية وموضوعية ونفسية أو ذاتية - تؤثر بلا شك فى عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

إن ما نود قوله - باختصار - هو أن معطيات الممارسة التاريخية للسياسة الإسلامية فى مجال العلاقات الدولية لا ترقى إلى مستوى المعطيات «الفقهية الاجتهادية» فى التأصيل لنظرية العلاقات الدولية الإسلامية. وأن هذه المعطيات الفقهية ذاتها - على أهميتها - لا ترقى إلى مستوى المعطيات الأصولية العامة التى جاءت بها الشريعة فى أصلها الأول (القرآن والسنة). وأن هذه العلاقة التراتبية بين أصل

الشريعة. والاجتهادات الفقهية. والممارسات التاريخية. يجب أن تكون واضحة تمام الوضوح فى الأذهان من حيث حجية كل منها. ومدى إلزامية ما تقدمه من معطيات تخص عملية التأصيل للعلاقات الدولية من المنظور الإسلامى. كما أنه من الأهمية بمكان فى هذا السياق التمييز بين «الثوابت» التى تقدمها أصول الشريعة و «المتغيرات» التى تتضمنها آراء الفقهاء واجتهاداتهم. وخاصة فيما يتعلق بالممارسات التاريخية لتطور الدولة الإسلامية. وأنه لا يمكن أن يحل أحد المتغيرات محل أحد الثوابت. لا من حيث حجيته. ولا من حيث إلزاميته ووجوب العمل به.

وفى ضوء ما سبق. سوف نركز على بيان المبادئ العامة للنظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية. كما ترشد إليها أصول الشريعة من القرآن والسنة النبوية الصحيحة. دون الدخول فى المستويين الآخرين: الفقهى والتاريخى. وفقا للتوضيح السالف ذكره مع ملاحظة أساسية هى أن ما يرد بشأن العلاقات الخارجية من قيم ومبادئ عامة. لايقتصر الأمر به على هذا الشأن الخارجى فقط. وإنما ينصرف أيضا إلى كافة الشئون الداخلية (الفردية والجماعية). حيث إن من أهم خصائص نظرية القيم الإسلامية هى وحدة معايير التعامل على كافة المستويات. فإذا كانت «العدالة» إحدى قيم العلاقات الخارجية. فهى أيضا وبالأساس إحدى قيم العلاقات الداخلية بمختلف تفريعاتها وتفاصيلها. وكذلك بالنسبة لمبدأ الوفاء بالعهد. والحرية. والتعاون. إلخ... ولا تعرف النظرية الإسلامية ظاهرة ازدواجية المعايير التى تتسم بها معظم السياسات الدولية المعاصرة.

القسم الأول

أصول الرؤية الإسلامية للعالم والعلاقة مع الآخر

تنبع الرؤية الإسلامية للعالم islamic weltanschauung من أصل عقيدى إيمانى هو «التوحيد»، الذى يعنى الإقرار بوجود الله وبوحدانيته سبحانه وتعالى، وأنه هو خالق هذا الكون ومالكه الحقيقى الوحيد ولاشريك له، وهو الذى خلق الإنسان، وجعله خليفة فى الأرض ليعمرها، وليتصرف فيها طبقا لأوامره عز وجل، وامتثالاً لإرادته سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1] ويتضمن الإقرار بوحدانية الله كمال العقيدة من جهتى الربوبية (الخلق والتربية) والإلوهية (العبادة).

ولكن كيف تؤثر هذه العقيدة التوحيدية على رؤية العالم فى المنظور الإسلامى؟

إن تأثيرها يبدو من خلال هيمنة مبدأ الوحدة unity والوئام على الرؤية الإسلامية للعالم، ومن ثم نبذ التجزئة والصراع. مع عدم التوانى عن ردع أو منع الاعتداء من المحيط الخارجى. ولا يعبر مبدأ الوحدة عن مجرد فكرة نظرية أو فلسفية مثالية utopia، وإنما هو متجذر اجتماعيا فى وحدة الجنس البشرى، وروحيا فى وحدة الدين ورسالته من حيث مصدرها وغايتها معا، وبيان ذلك كالآتى:

١ ـ وحدة الجنس البشرى:

قرر الإسلام وحدة الجنس والنسب للبشر جميعا، فالناس لآدم، «ولا فضل لعربى على عجمى ولا أسود على أبيض إلا بالتقوى».

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم ١٨.

وحكمة التقسيم إلى شعوب وقبائل إنما هى التعارف لا التخالف، والتعاون لا التخاذل، والتفاضيل بالتقوى والأعمال الصالحة التى تعود بالخير على المجموع والأفراد، والله تعالى رب الجميع يرقب هذه الأخوة ويرعاها، وهو يطالب عباده جميعا بتقريرها ورعايتها. والشعور بحقوقها والسير فى حدودها.

ويعلن القرآن الكريم هذه الحقيقة بمعانيها جميعا فى وضوح فيقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[1] ويقول ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[2]، ويقول النبى محمد صلى الله عليه وسلم فى أشهر خطبة له فى حجة الوداع: «إن الله قد أذهب عنكم غيبة الجاهلية وتعظمها بالآباء والأجداد، الناس لآدم وآدم من تراب» ويقول «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبيته»[3].

وبهذا التقرير نفى الإسلام أية شرعية لكل دعاوى التعصب للأجناس، أو الألوان. أو الأعراق، وعقيدة الإسلام وحدها هى التى تقرر على هذا النحو - بوضوح وقطعية - وحدة الجنس البشرى فى إطار التنوع البناء أو بالتعبير الماليزى Bhinneka Tunggal IKA[4].

---

(١) سورة النساء آية رقم ١.

(٢) سورة الحجرات آية رقم ١٣.

(٣) رواه أبو داود.

(٤) انظر فى ذلك:

Anwar Ibrahim: the Asian Renaissance (1996· Singapor. Kuala Lumporp) - p135 - Unity in Diversty. والتعبير الماليزى المشار إليه هو بالإنجليزية

٢ ـ وحدة الدين:

قرر الإسلام وحدة «الدين» في أصوله العامة. وأكد على أن شريعة الله تبارك وتعالى للناس تقوم على قواعد ثابتة من الإيمان والعمل الصالح والإخاء. وأن الأنبياء جميعا مبلغون عن الله تبارك وتعالى. وأن الكتب السماوية جميعها من وحيه. وأن المؤمنين جميعا في أية أمة كانوا هم عباده الصادقين الفائزين في الدنيا والآخرة. وأن الفرقة في الدين والخصومة باسمه إثم يتنافى مع أصوله وقواعده. ويتناقض مع غايته ومقاصده.

وإن واجب البشرية أن تتدين. وأن تتوحد بالدين. وأن هذا الدين الموحد هو الدين القيم وفطرة الله التي فطر الناس عليها. وفي ذلك يقول الله تعالى في القرآن الكريم ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾[1]. ويقول الله تعالى مخاطبا النبي محمدا صلى الله عليه وسلم: ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾[2]. وفي هذا القول للنبي صلى الله عليه وسلم تصوير بديع لهذا المعنى حيث يقول: «مثلي ومثل الأنبياء قبلي. كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه.

---

(١) سورة الشورى آية رقم ١٣.

(٢) سورة الشورى آية رقم ١٥.

فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون هلا وُضعت هذه اللبنة! فأنا تلكم اللبنة وأنا خاتم النبيين»[١].

وهكذا نرى الإسلام يقدم للإنسانية مبدأ «وحدة الدين». ويدعو إليه في وقت كانت الدنيا تشتعل بنيران الأحقاد الدينية، وتضطرم بسعير الخصومات المذهبية. وفي هذا المعترك الروحي المتأزم بفعل الخصومات والجهالات يطلع القرآن على الناس بهذه الدعوة الجديدة، دعوة التآخي في الدين والاجتماع على أصوله الحقة، والإيمان به كوحدة ربانية، إن اختلفت فيها الفروع بحسب الأزمان. فقد اتفقت فيها الأصول الخالدة الباقية لأنها من الفطرة التي لاتقوم إنسانية الناس إلا عليها.

ونظرًا للأهمية البالغة لمبدأ وحدة الدين ودورها في بناء الرؤية الإسلامية للعالم وانعكاسها على منظومة القيم العليا الحاكمة للعلاقات بين الأمم والشعوب من منظور هذه الرؤية. فقد يكون من المفيد الاستطراد قليلاً في بيان الأسس المعرفية العقيدية لهذه الوحدة، وأهم مجالاتها التطبيقية المفترضة في إطار العلاقة مع الآخر غير المسلم.

إن آيات القرآن تنص صراحة على وحدة الدين، وتأمر النبي وأصحابه بأن يكونوا أول المؤمنين بهذه الوحدة. فالمسلم يجب عليه أن يؤمن بكل نبي سبق، ويصدق بكل كتاب نزل، ويحترم كل شريعة مضت، ويثني بالخير على كل أمة من المؤمنين خلت. قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا

(١) رواه البخاري ومسلم.

نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[١] ثم يقفى على ذلك بأن هذه هى سبيل الوحدة، وأن أهل الأديان الأخرى إذا آمنوا كهذا الإيمان فقد اهتدوا إليها، وإن لم يؤمنوا به فسيظلون فى شقاق وخلاف، وأن أمرهم بعد ذلك إلى الله فيقول: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٢].

وثمة أساسان قويان لدعم الوحدة الدينية وإزالة كل شبهة يمكن أن تؤدى إلى جعل تعدد الرسالات السماوية مصدرا للصراع أو الحرب باسم الدين، وقد نص القرآن على هذين الأساسين كالآتى:

أولاً: أن ملة إبراهيم عليه السلام هى أساس للدين ومرجع الأنبياء الثلاثة الذين عُرفت رسالتهم وهم: موسى وعيسى ومحمد عليهم جميعاً السلام.

الثانى: تجريد الدين من أغراض البشر وأهوائهم والارتفاع بنسبته إلى الله وحده.

نقرأ عن ذلك فى سورة البقرة قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ إلى آخر الآيات (من ١٣٠ - ١٤١ من سورة البقرة)، ونقرأ فى آيات أخرى من سورة الأحزاب (آية ٦٩)، ومن سورة النساء (آية ٧٥)، ومن سورة آل عمران (آية ٤٦)، ومن سورة المائدة (آية ٤٤ وآية ٧٥)، وفى آيات أخرى من سور أخرى حيث نجدها تثنى على الأنبياء جميعا، وتقول إن التوارة والإنجيل فيهما هدى ونور وموعظة للمؤمنين.

---

(١) سورة البقرة آية رقم ١٣٦.

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٣٧.

ومن تلك الآيات ومن غيرها نخرج بنتيجتين تطبيقيتين فى مجال علاقة المسلمين مع غيرهم هما:

١ – أن التعامل بين المسلمين وغيرهم من أهل العقائد والأديان إنما يقوم على أساس المصلحة الاجتماعية والخير الإنسانى، يقول الله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[1].

٢ – أن الحوار، أو الجدال بالتى هى أحسن – وليس الحرب – هى الوسيلة المثلى للتفاهم بشأن قضايا الإيمان والعقيدة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[2]. وإذا كان الحوار هو الوسيلة المعتمدة فى مثل هذه القضايا على خطورتها وأهميتها، فإنه يكون أولى بالتطبيق فيما دونها من القضايا والمشكلات، وأولى أن يكون مبدأ عاما من مبادئ معالجة معضلات العلاقات الإنسانية بما فيها العلاقات الدولية.

ومما سبق يتضح أن الأصول المعرفية للرؤية الإسلامية للعالم تنفى كل مصادر الفرقة والحقد والخصومة والنزاع بين الناس من أى دين كانوا[3]،

---

(١) سورة الممتحنة الآيتان رقم ٨،٩.

(٢) سورة العنكبوت آية رقم ٤٦.

(٣) يؤكد البعض على أن الأديان السماوية تهدف إلى إقامة مشروع حضارى واحد، انظر على سبيل المثال: سمير سليمان: الصراع الحضارى والعلاقات الدولية، قراءة فى فكر الإمام الخمينى والفكر السياسى الأمريكى، مجلة «قضايا إسلامية معاصرة»، العدد الخامس (بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م) ص٢١٩ – ص٢٤٥.

ولم تقف عند حدود التمهيد النظرى، أو الخطاب العاطفى، بل فتحت باب التعاون العملى والتواصل الفعلى والعمل المشترك والتعايش السلمى. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مثلاً ما يشير إليه قول الله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[1].

أصالة السلام الإسلامى

إن مقتضى الرؤية الإسلامية للعالم ـ التى تقوم كما أسلفنا على أساس عقيدة التوحيد الدينى، ووحدة البشرية – هو أن تكون رسالة الإسلام عالمية ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[2]. وليست قطرية، وإقليمية، أو عرقية، وأن يكون «السلام» مركبا هيكليا فى صلب البناء العالمى الذى ينشده الإسلام، وليس أمرا طارئا أو استثنائيا، وبالتالى فإن الحرب هى الاستثناء، والصراع هو الخروج على القاعدة.

ونؤكد – مرة أخرى – على بنيوية فكرة السلام وأصالتها فى الرؤية الإسلامية على كافة المستويات، ابتداءً من الفرد، مرورا بالأسرة والجماعة والمجتمع والدولة، وصلاً إلى النطاق العالمى بأسره[3]. إنها رؤية متكاملة يدعو الإسلام للنظر من خلالها إلى العالم باعتباره كلاً متناسقا، والسلام قرين

---

(١) سورة المائدة رقم ٥.

(٢) سورة الأنبياء آية رقم ١٠٧.

(٣) انظر: سيد قطب: السلام العالمى والإسلام (القاهرة: مكتبة وهبة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م) ص ١٢٨ و ص١٢٩.

التناسق. ولا تأتى الحرب إلا بالخروج من هذا التناسق بالبغى والظلم. أو بالفساد والتنازع. فترده الحرب الموقوتة إلى السلام الدائم من جديد.

وليس يكفى لتحقيق هذا السلام العالمى الذى يدعو إليه الإسلام أن تكون مثاليته معلقة فى السماء. ولا أن يكون التزام المسلمين التزاما دينيا ومصلحيا[١]. بل لابد من معرفة طرق تحقيقها على الأرض. وفى حياة الناس والمجتمع الدولى. وهذه الطرق تخضع للاجتهاد حسب اختلاف ظروف الزمان والمكان. ولكنها فى كل الأحوال يجب أن تكون منضبطة فى إطار منظومة من القيم والمبادئ المعيارية المجردة. التى تكون حاكمة لها وليست محكومة بها. وهذه «المنظومة» هى موضوع القسم التالى.

* * *

(١) انظر مقدمة إسماعيل الفاروقى لكتاب عبد الحميد أبو سليمان: النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية (الرياض: ١٩٩٢م، ط١) ص١٩.

القسم الثانى

منظومة القيم الإسلامية فى العلاقات الدولية

لكى يجد السلام الإسلامى Pax Islamica طريقه إلى التطبيق وفقا للرؤية الإسلامية للعالم – التى شرحناها فى القسم السابق – فإن كافة السياسات والمواقف والقرارات والإجراءات التى تتخذها السلطات الإسلامية على المستوى الدولى يجب أن تأتى فى إطار الالتزام بمنظومة من القيم والمبادئ المعيارية، التى تضمن الوصول إلى هدف السلام العالمى. ويمكن تطبيقها على هذه السياسة أو على ذلك الموقف أو القرار بطريقة تجريبية، لمعرفة ما إذا كان العمل يصب فى الاتجاه الصحيح أم لا. فليس كل سلام يمكن تحقيقه هو سلام مقبول فى النظرية الإسلامية ما لم تأت جميع خطواته متسقة مع «رؤية العالم» من المنظور الإسلامى، ومنضبطة وفقا لقيم هذا المنظور ومبادئه العليا.

ولتوضيح هذه المقدمة – وقبل الدخول فى تفاصيل منظومة القيم الإسلامية فى العلاقات الدولية – نقول إن النظرية الإسلامية ترفض سلاما عالميا من نمط السلام الرومانى Pax Romana القديم، لأنه كان قائما على فلسفة مؤداها «أن القوة تخلق الحق وتحميه»، وأن البشر ينقسمون إلى أحرار وعبيد، كما ترفض النظرية الإسلامية سلاما عالميا من نمط السلام الأمريكى Pax Americana الذى تسعى إليه الولايات المتحدة فى ظل «العولمة الراهنة»، لأنه ينطوى على كثير من المظالم والفساد، ويعتمد فى تحقيقه على القوة العارية من الأخلاق.

إن السلام الإسلامى يمر عبر نظام للعلاقات الدولية تحكمه قيم «العدالة» و «المساواة» و «الحرية»، وتحوطه أخلاقيات «الوفاء بالعهود»، و «الأمانة» و «الصدق»، وتقوده مبادئ «التعاون» و «الاعتماد المتبادل» و «العمل المشترك»، وبيان هذه المنظومة من القيم والمبادئ كما يلى:

١ـ العدالة:

تعنى العدالة فى أبسط معانيها «إعطاء كل ذى حق حقه»، دون تأثر بمشاعر الحب لصديق، أو الكراهية لعدو، وقد أمر الله المؤمنين أن يلتزموا بهذا المعنى للعدالة وأن يطبقوه، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1].

ويقتضى تطبيق «العدالة» فى مجال العلاقات الدولية أن تبنى كافة العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية على أساس كفالة العدالة لكافة الأطراف، وعدم الجور على طرف فيها، فضلاً عن تحريم إلحاق الظلم بجماعة، أو فئة، أو أقلية ما، من جراء هذا الاتفاق، أو تلك المعاهدة.

كذلك فإن القوانين المنظمة للشئون الدولية وللعلاقات بين أشخاص القانون الدولى – دول ومنظمات وهيئات وأفراد – يجب أن يكون أساسها وهدفها هو تحقيق العدالة.

إن إقرار العدالة – النافية للظلم والاستغلال والقهر – يوفر ضمانة كبرى لكل مظلوم، فردا كان أو جماعة أو أقلية أو شعبا، بأن حقه لم يذهب سدى، وأن بإمكانه

(١) سورة المائدة آية رقم ٨.

المطالبة به واسترداده، ومن ثم يبقى الأمل قائما والسعي مستمرا من أجل إعادة الحق إلى نصابه. سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وثمة علاقة وثيقة بين إقرار العدالة. و إقرار السلام. فإذا اختلت العدالة فإن السلام يصبح بطريقة تلقائية في خطر. الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإزالة مصدر الخلل بكل وسيلة مشروعة. ومنها استخدام «الجهاد» الذي يعني في المجال الدولي بذل ما في وسع الدولة الإسلامية – بما في ذلك استخدام القوة المسلحة – للقضاء على الظلم والبغي. والإكراه أو أي مصدر آخر من مصادر الخلل. دفعا للضرر وجلبا للمصلحة على قاعدة العدالة التي تعطي كل ذي حق حقه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن «الجهاد» هو وسيلة لإقرار العدالة والسلام. وليس غاية في ذاته. سواء كان هذا الجهاد حربا دفاعية أو هجومية[١]. تقوم بها الدولة الإسلامية في سياق ممارستها لسياستها الخارجية.

أما عن التساؤلات عما يشكل وجه العدالة إزاء أمر معين. وكيف يمكن الوصول إلى حكم محدد أو الفصل فيه على نحو عادل في ظل نظام دولي سائد. وأية سياسات يجب على الدولة الإسلامية اتخاذها حتى تحقق العدالة في علاقاتها الخاجية. فالإجابة عن هذه التساؤلات وأمثالها متروكة للنظر فيها والاجتهاد من خلال معطيات ذلك النظام والظروف والملابسات المحيطة بكل مرحلة من المراحل. أو قضية من القضايا[٢].

---

(١) انظر: سيد قطب، مرجع سابق، ص٢٧ و ص١٣٠ و ص١٣١.

(٢) انظر: عبد الحميد أبو سليمان، مرجع سابق، ص٢٣٠.

٢ ـ المساواة فى الأخوة الإنسانية:

سبق أن رأينا أن النظرة الإسلامية للعالم تؤكد على «وحدة البشرية» من حيث انتمائها إلى أصل واحد. وفى ظل هذه الرؤية المبدئية تأتى قيمة المساواة بتطبيقاتها المتعددة. التى يجب أن تلتزم بها الدولة الإسلامية فى سياستها الداخلية وفى علاقاتها الخارجية.

إن وحدة الجنس البشرى تقتضى فى نظر الإسلام المساواة التامة بين كافة أفراده وجماعته وشعوبه. من حيث إتاحة فرص متساوية للحصول على الحقوق الأساسية للإنسان وللتمتع بها. فإذا توفرت الفرص المتساوية أمام الجميع يكون التفاوت النسبى بينهم بعد ذلك راجعا إلى ما يبذلونه من جهد وعمل. وإلى ما يحققونه من إنتاجية متميزة. وإلى ما يملكونه من قدرات على التحصيل العلمى والتقدم الحضارى.

وفى ضوء ذلك. لا تعترف النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية بأية نزعة أو سياسة عنصرية تميز بين الشعوب على أساس الانتماء العرقى أو على أساس الاختلاف فى حجم الجمجمة أو لون البشرة[١]. إن مبدأ المساواة يفرض على الدولة الإسلامية فى سياستها الخارجية ألا تقبل أى وضع ينتقص من الحقوق الأساسية لشعبها. وأن تبادر بتقديم الأفكار واقتراح الحلول والسياسات التى تسهم فى إزالة كافة أشكال التمييز العنصرى أو العرقى. وألا تدخل أو تشارك فى أية علاقة دولية

---

(١) فى سنة ١٨٩٩م أصدر الفرنسى الشهير فاشيه دو لابوغ كتابا بعنوان «الإنسان ودوره الاجتماعى» تنبأ فيه بأن القرن العشرين سيشهد مذابح مروعة بسبب بعض الاختلافات الطفيفة فى شكل الرأس ومقاييس الجمجمة. وتحقق فى التسعينيات من القرن العشرين نفسه ما توقعه «دو لابوغ» بشكل فاضح فى حروب التطهير العرقى التى شهدتها منطقة البلقان.

– في صورة معاهدة أو تحالف، أو اتفاقية.. إلخ – تستهدف الإخلال بمبدأ المساواة، أو يكون من شأنها تكريس وضع ما من أوضاع التفرقة العنصرية، أو مساعدة جماعة أو دولة على ممارسة سياسة التطهير العرقي، أو الاضطهاد المذهبي أو الطائفي أو الديني.

وتدلنا وقائع التاريخ وتجارب الأمم والشعوب الخاصة بعلاقاتها الدولية على أنه ما من مرة حدث فيها الإخلال بمبدأ المساواة بين البشر ـ بالمعنى السابق شرحه ـ إلا وتعرض السلم والأمن للخطر، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وقد يصل الأمر إلى حد نشوب الصراعات والحروب المدمرة.

ومما يؤسف له أنه تمت في العصر الحديث صياغة أيديولوجيات ومعتقدات دوغمائية تستند على أصول وهمية من دعاوى التفوق العنصري أو الديني أو السلالي، وتدَّعي أن شعبا ما هو «شعب الله المختار»، أو أن جنسا من الأجناس «فوق الجميع»، وكل هذه الادعاءات ظهرت من قلب حضارة الغرب، وذاق العالم منها ويلات كثيرة من المنازعات والصراعات والحروب، ولا يزال يعاني منها في مواضع شتى.

٢ ـ الحرية:

ينبع مبدأ الحرية ـ في أحد أبعاده الرئيسية ـ من قيمة المساواة بين بني البشر التي قررها الإسلام، فانتماؤهم إلى أصل واحد يقتضي «السواسية» بينهم، وهذه بدورها تقتضي أن الناس جميعا يولدون أحرارا ويظلون كذلك ما داموا على قيد الحياة، ومن ثم فاستعباد الإنسان لأخيه الإنسان أمر طارئ، لا هو من إرادة الله، ولا من الطبيعة السوية للبشر.

ولما كان هذا الاستعباد واردا بحكم النزعات العدوانية والرغبة فى السيطرة على الآخرين وتحقيق مصالح اقتصادية محددة. فقد جاء الإسلام لإزالة كافة صوره - وأشملها وأكثرها سوءا - هو أن يكون الإنسان عبدا لغير الله تعالى. ولذلك كانت كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» هى نفسها الإعلان الإسلامى للحرية. أو «لفك الرقبة»، وهى إسقاط لكافة أشكال القهر والإكراه والاستتباع القسرى لفرد. أو لجماعة. أو لطائفة أو لشعب أو لأمة. وكثيرا ما ردد الفاتحون المسلمون الأوائل عبارة «جئنا لنخرجكم من عبادة العباد. إلى عبادة رب العباد». وبعبارة أخرى: جئنا لاستعادة الحرية.

ليست «الحرية» فى النظرية الإسلامية بابا للفوضى أو لممارسة العدوان. وإلا لانقلبت إلى «حرب الجميع ضد الجميع» على حد تعبير - فيلسوف الحداثة توماس هوبز - وإنما هى الحرية المسئولة والمنضبطة بضوابط «العدالة» وحدود «المساواة». وفضائل «الأخلاق». وهى قيم مرتكزة فى فطرة الإنسان التى فطره الله عليها[1]. وليست مجهولة المصدر أو بنت الطبيعة كما يذهب كثير من الفلاسفة والماديين.

---

(١) أدرك بعض المفكرين الذين غالوا فى الدعوة إلى الفوضوية من أمثال بيتركروبتكين أن الحرية لا تعنى ارتكاب الجرائم أو تسويغ العنف والعدوان على الآخرين. وإنما هى دعوة للإخاء الإنسانى والتعاون بين البشر. وكان كروبتكين صريحا فى نقده لما تنطوى عليه الماركسية من إلغاء للحرية أو تهميشها. وحاول أن يوجه العمال فى عصره خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى العناية بحريتهم. انظر فى ذلك: على أدهم: التعاون المتبادل لكروبتكين. مقال فى مجلة تراث الإنسانية (القاهرة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر. ب ت) - المجلد الخامس ص٨٩٥ - ص٩١٢.

وفي ضوء هذا المضمون الإسلامي للحرية يمكننا متابعة تطبيقاتها العملية على صعيد العلاقات الدولية. وأيضاً في العلاقات الداخلية الفردية الاجتماعية ـ ولكننا نقتصر هنا على موضوعنا – ومن أهم هذه التطبيقات مايلي:

أ – الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة في محيط العلاقات الدولية. ورفض سياسة العزلة والانغلاق إلا لضرورة قهرية «والضرورة تقدر بقدرها»، ذلك لأن سياسة الباب المفتوح هي التي تتيح فرصا متساوية وعلاقات متكافئة للأفراد والجماعات والشعوب لكي تمارس حريات التنقل. والإقامة. والدخول. والخروج. والعمل. والتملك.. إلخ. أما سياسة العزلة والأنغلاق فإنها تتضمن بالضرورة قيودا على ممارسة مثل هذه الحريات إلى حد الحرمان منها في بعض الحالات.

ب – الاعتراف «بالتعددية» الحضارية. والثقافية والسياسية. والعقائدية[1]. ذلك لأن التنوع والاختلاف من سنة الحياة الاجتماعية. وإن محاولة طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد أمر لا يأتي إلّا عن طريق الجبر والإكراه. وهما والحرية ضدان لا يجتمعان.

ج ـ بطلان الأوضاع التي تنشأ نتيجة للقسر والإكراه. حتى لو تكرست عبر اتفاقيات أو معاهدات أو بحكم الأمر الواقع. فهذه كلها تتنافى مع قيمة الحرية. ولابد للسياسة الإسلامية الدولية أن تعمل لتصحيح الأوضاع بما يتفق مع هذه القيمة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التعددية الدينية وأبعادها من المنظور الإسلامي انظر: الشيخ جعفر سبحاني: التعددية الدينية. نقد و تحليل. دراسة في مجلة «التوحيد». (قم – إيران). خريف ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ص٣٥ ـ ص٧٠.

وثمة تطبيقات أخرى لقيمة الحرية فى النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية. ولكنها ليست محل جدل كبير شأنها شأن النماذج الثلاثة السابق ذكرها.

والواقع أن ما أثار الخلاف الكبير والجدل الفكرى والفقهى الواسع – ولا يزال فى هذا المجال – هو تطبيق مبدأ الحرية فى موضوع العقيدة الدينية. والسؤال الأساسى هنا عن موقف النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية من حرية العقيدة؟

ولسنا بصدد استعراض ومناقشة الرؤى الفقهية المختلفة حول هذه المسألة. ولكننا نود التأكيد فقط على أن الموقف الأساسى فيما يتعلق بحرية العقيدة الدينية واضح تمام الوضوح فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾[2].

إن «الحرية» فى بعدها العقيدى الدينى لا تعتبر فقط موضوعا داخليا فى المجتمعات الإسلامية. ولكنها تتصل اتصالا مباشرا بجوانب مهمة من علاقاتهم الدولية مع الشعوب والأمم الأخرى[3]. أو بالأحرى مع الهيئات والمؤسسات والسلطات التى تمثلها وتعبر عن مصالحها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما تمليه الرؤية الإسلامية للعالم. مع ما تأمر به منظومة القيم والمبادئ النابعة منها وفى مقدمتها قيم العدالة والمساواة. فإن النتيجة الصحيحة لذلك هى أن السياسة الإسلامية الدولية ليس من أهدافها إجبار الأفراد ولا الشعوب الأخرى على الدخول فى الإسلام.

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٥٦

(٢) سورة الكافرون آية رقم ٦.

(٣) انظر: أبو سليمان مرجع سابق، ص٢٠٣، و ص٢٠٦.

كما أنه ليس من أهدافها إكراه أحد على تغيير معتقده الديني، حتى إن كان من غير أتباع الديانات السماوية، والله تعالى يقول: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾[2].

إن الإسلام يعتبر الرقابة الروحية. والوصاية على الضمير والمعتقد الديني إهانة لكرامة الإنسان. وإهدارا لحقه في الحرية. بل وتعديا على إرادة الله سبحانه وتعالى[3]. وعليه فإن سياسة خارجية تتبنى شيئا من ذلك تكون فاقدة للشرعية ويجب مقاومتها من المنظور الإسلامي، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي الداخلي، أو على الصعيد الخارجي الدولي.

٤ ـ الوفاء بالعهود والمواثيق:

حتى لا تظل قيم العدالة والمساواة والحرية مجرد أمنيات فإنه من الضروري ترجمتها إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع: في التصرفات الفردية. والسلوكيات الجماعية. وفي السياسات والعلاقات الدولية كذلك. وتتم هذه الممارسات في الأحوال العادية بطريقة تلقائية لتحكم وتنظم مختلف العلاقات الاجتماعية في كافة المجالات، وعلى كل المستويات، ويكون الالتزام الطوعي بمعايير العدل والمساواة والحرية وفاءً لتلك القيم العليا وللفضائل الإنسانية في مجملها.

ولكن كثيرا ما تقتضي المعاملات – فيما بين الأفراد وبين الدول والهيئات والمنظمات المختلفة أيضا – أن توضع هذه القيم في صورة

(١) سورة الكهف من الآية رقم ٢٩.

(٢) سورة يونس الآية رقم ٩٩.

(٣) انظر: الفاروقي، مرجع سابق، ص٥٠.

عقود أو عهود ومواثيق تمليها اعتبارات عملية ونفسية وأخلاقية متعددة ومتغيرة حسب ظروف الزمان والمكان، وفى مثل هذه الحالات جاء الأمر صريحا ومباشرا – بأكثر من صيغة وفى أكثر من موضع فى آيات القرآن الكريم – باحترام العهود والوفاء بالعقود والالتزامات على أكمل وجه، كما وردت آيات قرآنية كثيرة تحذر من الغدر والخيانة ونقض العهد.

وفى بعض الآيات نجد تأصيلا معرفيا وعقيديا لقيمة الوفاء بالعهد ولأخلاقيات الالتزام به، وإشارة إلى النتائج المترتبة على الالتزام بها أو عدمه؛ ومن ذلك قوله تعالى فى سورة الرعد ﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُولَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾[1] ومن هذه الآيات يمكننا أن نتعرف على النموذج الأساسى للوفاء بالعهد والميثاق. وهو الوفاء بالعهد مع الله تعالى، وما يترتب عليه من بلوغ أفضل النتائج: «عقبى الدار»، واستحقاق نعمة السلام وهى من أعظم النعم: «**سلام عليكم بما صبرتم**».

وعندما يتعلق الأمر بالمعاملات والعلاقات بين البشر – وينطبق ذلك على الأفراد والجماعات والهيئات والدول – فإن مبدأ الوفاء يتجه الأمر

(١) سورة الرعد من آية رقم ٢٠ إلى آية ٢٥.

به مباشرة إلى المعاهدات والعقود المبرمة بين أطراف العلاقة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾[1].

والحاصل أن المرجعية الشرعية الإسلامية تؤكد بقوة وبوضوح على أن الوفاء بالعهود والمواثيق «يعد عاملا أساسيا وحاسما فى عملية التفاعل المنتظم»[2] فى العلاقات الداخلية والخارجية على السواء. كما توضح لنا هذه المرجعية أن قاعدة الوفاء والأخلاقيات المرتبطة بها لا تقتصر فقط على الجوانب الشكلية أو القانونية. وإنما تمتد لتصبح أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش[3]. وعاملاً أساسيا لترسيخ ثقافة السلام حيث أن الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق هو أحد الأسباب التى يمكن أن تؤدى إلى الحرب وتجدد النزاعات. ومتى ما نشبت الحرب فإن معظم المعاهدات والاتفاقيات تسقط تلقائيا إلى أن تضع الحرب أوزارها. ويتم الاتفاق من جديد من أجل إقرار السلام وهكذا إلى أن يتم الالتزام بالعهود والوفاء بالعقود على أسس العدالة والمساواة والحرية.

٥. التعاون والاعتماد المتبادل:

جاء الأمر فى القرآن الكريم «بالتعاون» المبنى على فضائل الأخلاق، الهادف إلى تحقيق الخير الإنسانى العام والقرب من الله تعالى. كما جاء فيه أيضا النهى عن «التعاون» المؤدى إلى انتهاك تلك الفضائل، الهادف

---

(١) سورة المائدة، من آية رقم ١.

(٢) انظر: أبو سليمان مرجع سابق، ص٢٤٠ و ص٢٤٣.

(٣) انظر: صبحى الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة (بيروت: دار الشورى، دمشق: دار قتيبة، ط٢، ١٩٩٠) ص ٢٢٨.

إلى الاعتـــداء أو إلحاق الأذى بالآخرين، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[1].

ويتضمن الأمر «بالتعاون» تقرير الاعتماد المتبادل كسياسة عامة فى تسيير العلاقات بين مختلف أطراف الوجود الاجتماعى – الأفراد والجماعات والدول – ذلك لأن التعاون لا يكون إلا بين أكثر من طرف، واللجوء إليه يعنى أن كل طرف لا يستطيع بمفرده القيام بأداء مهمة ما، أو تحقيق هدف معين، ومن ثم فإن كلا منهما يعتمد على الآخر فى تحقيق بعض أهدافه، وإذا قام هذا التعاون أو «الاعتماد المتبادل» على أسس البر والتقوى، فإن الحصيلة النهائية له ستصب فى الصالح الإنسانى العام، أو بالأقل لن تلحق الضرر بالأطراف الأخرى غير الداخلة فى هذا «التعاون» بعينه.

ومنهم من ذلك أن التعاون الذى تنشده النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية يجب أن يكون منضبطا بمقتضيات قيم «العدالة» و «المساواة فى الأخوة الإنســانية» و «الحريــة» و «الوفاء» بالعهــود والالتزامات، وأن أى إخــلال بهذه القيم حتى لو أخذ شــكل علاقة تعاونية معناه الحكم ببطلان هذه العلاقة وفقدانها للشرعية، حيث إن «القيم» فى – النظرية الإسلامية – لا تتجزأ «ولا ينفى بعضها بعضا»[2].

إن هذا النمط من «التعاون» ضمن – النظرية الإسلامية العامة للعلاقات الدولية – وهو أحد عوامل التطور الاجتماعى والحضارى العام، وهو

---

(١) سورة المائدة، من آية رقم ١.

(٢) د. سيف الدين عبدالفتاح: العلاقات الدولية فى الإسلام – الجزء الثانى: مدخل القيم – إطار مرجعى لدراســة العلاقات الدولية فى الإسلام (القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط ١٩٩٩م) ص٢٧.

الذى يؤسس لبناء السلام الحقيقى بين مختلف الأمم والشعوب. و يحد من إمكانيات حدوث النزاعات أو نشوب الحروب والصراعات فيما بينهما. وذلك بفضل شبكة المصالح المتبادلة. التى يؤدى التعاون المستمر إلى تكثيفها بين مختلف أطراف العلاقات الدولية فى كافة المجالات. وفقا لمعايير تمتزج فيها القيم والأخلاقيات المجردة مع المنافع والمصالح المادية من جهة. ويلتزم بها الجميع من جهة أخرى.

وتدلنا الوقائع التاريخية فى مجال العلاقات الدولية على أن مبدأ «التعاون» قد يُتخذ وسيلة للعدوان أو لممارسة سياسات الاستغلال والظلم. ذلك عندما يقوم فى – جوهره – على أسس نفعية أو مصلحية بحتة. أو مجردة من القيم والمبادئ الأخلاقية.

ونعرف من أدبيات العلاقات الدولية أن هناك أنماطا متنوعة لمثل هذا النوع من التعاون. منها: «الأحلاف العسكرية». و «التكتلات الأيديولوجية والسياسية» و «المحاور الإقليمية والدولية». وقد ذاق العالم منها ويلات كثيرة – قديما و حديثا – ومثل هذه الأنماط هى التى ترفضها النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية. لأنها تقع ضمن النهى الوارد فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾

٦ـ التناسق فى منظومة القيم الإسلامية:

من البيان السابق لمنظومة القيم الإسلامية نلحظ بسهولة ويسر أن مكوناتها تتسم بالتناسق والانسجام التام فيما بينها. كما أنها تتسم بالتدرج من حيث الشمول والأولوية. إذ تصورناها مرتبة على درجات سلم يصعد إلى أعلى.

فالتناسق أو – الانسجام – واضح حيث تمهد كل قيمة للتى تليها وتؤدى إليها. ومن ذلك على سبيل المثال: نجد أن «قيمة العدالة» تتسق

تماما مع قيمة المساواة، وتؤدى إلى الإقرار بها وحمايتها بالضرورة. وهذه تتسق مع «الحرية» و «الوفاء» و «التعاون»، وتؤدى إليها كذلك. وتكفل حمايتها وصيانتها من الاضطراب ومن عوامل الخلل.

وإذا طبقنا هذا التصور النظرى على موقف عملى على صعيد العلاقات الدولية يتضح لنا – مثلاً – أن مراعاة العدالة فى إبرام معاهدة ما، يعنى بالضرورة مراعاة قيمة المساواة بمعناها الإنسانى العميق، ويعنى أيضا احترام الحرية النابعة من هذه المساواة المتأصلة فى التكوين الإنسانى. مهما اختلفت الأجناس أو تعددت الألوان أو تباينت المصالح. فإذا ما تُوِّجَ ذلك كله بالوفاء بالالتزامات وأداء ما تم الاتفاق عليه، كانت هناك فرصة حقيقية لممارسة علاقات تعاونية بناءة وفعالة ومثمرة لصالح التقدم الإنسانى، وعلى طريق التطور الحضارى العام، وخلاف هذا التناسق لابد أن ينتج آثار فى الاتجاه المعاكس للتعاون، وللتطور، وللسلام.

أما بالنسبة لخاصية التصاعد فى هذه المنظومة القيمية – التى تناولناها – فهى ترتبط بأصول رؤية العالم من المنظور الإسلامى على النحو السالف ذكره. ومؤداها أن مفردات هذه المنظومة القيمية تتدرج من حيث مدى الشمول ومن حيث الأولوية، بما يعنى أنها ليست كلها على مستوى واحد، فالعدالة هى القيمة العليا، وفى الوقت نفسه هى الأشمل والأولى من حيث مراعاة التطبيق، وتليها «المساواة» ثم «الحرية»، فالوفاء بالعهد، فالتعاون، وهكذا يكون الترتيب والتدرج النظرى من الأشمل والأولى (الأعلى) إلى الأقل شمولاً والأدنى.

أما على المستوى التجريبى العلمى فإن البحث عن هذه القيم يبدأ بفحص أسس علاقات «التعاون والاعتماد المتبادل»، وبيان مدى الالتزام أو عدم الالتزام بالعهود والاتفاقات عبر استقراء أوضاع أطراف هذه العلاقات من حيث تمتعها بالإرادة الحرة وبعدها عن عوامل الضغط والإكراه. ومن ثم يمكن التحقق من مراعاة قيمة المساواة فى أصل الأخوة الإنسانية. واحترام قواعد العدالة التى تقضى بإعطاء كل ذى حق حقه.

وبالتأمل فى خاصيتى «التناسق» و «التصاعد» فى منظومة قيم النظرية الإسلامية – فى مجال العلاقات الدولية – نلحظ بسهولة ويسر كذلك أن «السلام» هدف أصيل ومتغلغل فى جميع مفردات هذه المنظومة. وفى كل مواقفها العملية وسياستها الفعلية.

* * *

خاتمة

(نظرة فى الواقع ونظرة إلى المستقبل)

إن التحدى الأساسى الذى تواجهه النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية - بأصولها المعرفية. وبمنظومتها القيمية التى شرحناها فيما سبق - يتمثل فى اختلال الواقع الراهن للعلاقات فيما بين الدول الإسلامية بصفة خاصة. وفيما بين أعضاء المجتمع الدولى بصفة عامة. هذا من جهة. وفى كيفية الخروج من هذا الواقع و الإسهام فى بناء نظام عالمى عادل للعلاقات الدولية. وفقا لرؤية مستقبلية مبنية على معايير النظرية الإسلامية فى هذا المجال من جهة أخرى.

ويحتاج كل من سؤال «الواقع» وسؤال «المستقبل» إلى بحث مستقل - لاتتسع له هذه الخاتمة الموجزة بطبيعة الحال - وسنكتفى بنظرة عامة نبين من خلالها أهم أبعاد هذا التحدى فى الواقع والمستقبل معا.

١ - نظرة فى الواقع: السير[1] فى الاتجاه المعاكس:

إذا قسنا الواقع الراهن للعلاقات الدولية بمعايير النظرية الإسلامية التى تحدثنا عنها فسنجد أن ثمة فجوة كبيرة تفصله عنها. وأن هذه الفجوة ليست فى الحدود المعقولة المقبولة - عادة - بين المثال والواقع.

---

(١) كلمة «السير» لها اصطلاحية فى مجال العلاقات الدولية من المنظور الإسلامى. فقد استعملها علماء المسلمين للتعبير عن مسلك الدولة فى كل ما يتعلق بتنظيم شئونها الخارجية وبخاصة فى الحروب والمغازى وفى متابعة سير العلاقة مع الدول غير الإسلامية.

أو بين النظرية والممارسة. ولكنها كبيرة جدا، بل وآخذة فى الاتساع باستمرار، الأمر الذى يزيد العلاقات الدولية اختلالا من المنظور الإسلامى.

فالعدالة – مثلا – ليست معيارا فى بناء العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولى الراهن. صحيح أنها لم تكن كذلك منذ أزمنة بعيدة، إلا أن مضاداتها من الظلم والاستغلال ونزعات الاحتكار والاستئثار تكاد تكون هى المعيار الحاكم لهذه العلاقات على مستويات مختلفة: عالمية بين الشمال والجنوب، وإقليمية بين القوى والضعيف، ومحلية بين الغنى والفقير، فهناك – على سبيل المثال – نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من سكان الأرض تستأثر بأكثر من ٨٠٪ من ثروات العالم والباقى يعيش معظمهم تحت خط الفقر، ومن هؤلاء يوجد فى جنوب شرق آسيا حوالى ١٧٠ مليون إنسان، بينما نجد من جهة أخرى أن إنفاق دول المجموعة الأوروبية على تخزين فائض إنتاجها من الأغذية أكبر من إجمالى المعونات التى تقدمها كل دول المجموعة، والتى تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار لدول العالم الثالث[1]. والأهم من ذلك أن دول الشمال الغنية عندما تقدم معونة لا تقدمها بهدف تحقيق شىء من «العدالة». ولكن لهدف ذاتى صريح عبر عنها الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون بدقة فى قوله «الهدف من المعونات ليس مساعدة الغير بل مساعدة أنفسنا» ولماذا نذهب بعيدا و «قضية فلسطين» بكل أبعادها هى أكبر وأوضح عنوان يدل على اختلال ميزان العدالة الدولية وخراب الضمير العالمى المهيمن على تسيير علاقات الأمم والشعوب.

---

(١) انظر: جراهام هانكوك: سادة الفقر، ترجمة د. ناصر السيد، (بيروت: دار الحداثة: ١٩٩٤م).

وقد تدعو بعض النشاطات الإنسانية والتنموية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة إلى الحديث عن تطبيق معيار المساواة فى الأخوة الإنسانية وحق الجميع فى حياة كريمة، ولكن النظرة المتفحصة فى برامج هذه المنظمات سرعان ما تكشف عن حقائق مؤلمة لا تمت إلى الإنسانية ولا إلى قيمة الأخوة البشرية بصلة، من قبيل استغلال هذه البرامج فى ممارسة أعمال غير أخلاقية، أو توظيفها كقناة للتخلص من بعض السلع والمنتجات غير المرغوب فيها أو عديمة الصلاحية، مثلما حدث عندما قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتزويد الصوماليين الذين يعانون من سوء التغذية بأغذية لتخفيف السمنة (!) وبطاطين كهربائية، مع أنهم على مشارف خط الاستواء، وبثلاجات لا تعمل بالتيار الكهربائى الموجود فى الصومال، فاستخدمها الصوماليون أرائك يجلسون عليها.

أما بخصوص مبدأ الوفاء بالعقود والمعاهدات والمواثيق كضمانة لبناء التعاون الدولى وترسيخ ثقافة السلم، فالفجوة هائلة هنا أيضا بين المبدأ والتطبيق، وقد شهد عالمنا طيلة القرن الماضى- ولا يزال يشهد - كثيرا من الانتهاكات والنكث بالعهود والمواثيق، بدافع من شهوة العدوان، ونزعات الظلم، وغطرسة القوة، ولا تزال نصيحة ميكافيللى هى القانون الفعلى فى تسيير العلاقات الدولية، لقد قال لأميره وهو يعظه «التجربة تدلنا على أن أولئك الأمراء الذين أتوا أعمالاً عظيمة هم الذين لم يراعوا الوفاء إلا قليلاً، ومن ثم تمت لهم الغلبة على أولئك الذين جعلوا الإخلاص قاعدة لهم»[1].

(١) انظر النص المذكور وغيره من النصوص بهذا الموضوع فى: ميكافيللى، ترجمة وتعليق محمد مختار الزقزوقى (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م) ص٢٨٣.

وأخيرا – وليس آخرا – نجد أنه بدلاً من أن يتم توظيف الثروة الهائلة فى نظم الاتصالات الحديثة. ووسائط نقل المعلومات فى تعميق «التعارف» بين الشعوب والأمم. وفى إغناء بعضها بمعرفة ثقافات وخصوصيات البعض الآخر. فإنه يتم تسخير هذا التقدم فى خدمة أغراض ومصالح أنانية. وفى ممارسة الهيمنة بالقوة الناعمة إلى جانب القوة الخشنة. وتجاهل التعرف على الأطراف الأضعف فى هيكل النظام الدولى. بل والسعى لطمس هوياتها وثقافاتها لصالح القوة المهيمنة.

٢ ـ نظرة إلى المستقبل:

إذا كانت النظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية تهدف أساسا – كما أسلفنا – إلى إقرار السلام العالمى الإسلامى Pax Islamica فإن منظومة القيم المعيارية لهذه النظرية تبين – بيقين – أن هذا السلام ذو طابع إنسانى عام. وليس دينيا بالمعنى الكهنوتى الضيق لكلمة «الدين» وأنه يحتل موقعا مركزيا فى صلب النظام العالمى الذى ينشده الإسلام.

إن النظرية الإسلامية – بهذا المعنى الذى قدمناه – تمتلك الكثير الذى تسهم به فى صياغة مستقبل أفضل للعلاقات الدولية على كافة مستوياتها الإقليمية والعالمية. وفى كل مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية. وبخاصة أن جميع محاولات التجديد – فى صيغة نظام عالمى جديد. أو بدعوى العولمة – على مستوى النظام الدولى قد باءت بالفشل.(١) ولم تؤد إلاّ إلى تغذية مصادر التوتر والصراعات

(١) للمقارنة بين شعار «النظام العالمى الجديد» و «العولمة» على الصعيد الدولى انظر: حسنين توفيق إبراهيم: العلاقة بين أطروحتى نظام عالمى جديد وعولمة. مجلة منبر الحوار (بيروت) العدد ٣٧ ـ شتاء ١٩٩٩م (ص٧٠ ـ ص٩٠).

القائمة. وفتحت أبوابا جديدة لعدم الاستقرار، والإخلال بقيم العدالة والمساواة فى الأخوة الإنسانية والحرية والتعاون المتبادل.

وحتى يمكن الخروج من أسر سلبيات الواقع الراهن للعلاقات الدولية إلى المستقبل المرغوب من منظور قيم النظرية الإسلامية الإنسانية[1]، ووفقا لمبادئها العامة. فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجيات جماعية تستند إلى منظومة القيم النظرية المشتركة بين كافة الأمم والشعوب أينما كانت فى الشرق أم فى الغرب، فى الشمال أم فى الجنوب. بحيث لا تنفرد قوة وحيدة، أو مهيمنة، بوضع هذه الاستراتيجيات، وأن تسعى لقلب ودحض معايير القوة المحصنة، والتمييز (العنصرى والدينى والثقافى.. إلخ) وازدواجية السلوك الدولى، وانفصام الأخلاق عن السياسة، باعتبار أن هذه هى المعايير السائدة والمسيرة لمجمل العلاقات الدولية الراهنة، والمتسببة – فى الوقت نفسه – فى خلق مصادر التوتر والنزاعات. وفى وقوع الصراعات والحروب وإلحاق المظالم بالشعوب المستضعفة.

وما لم ينجح «المجتمع الدولى»[2] فى قلب ودحض تلك المعايير السائدة، وفى إزالة ما يترتب عليها من أطروحات نظرية وعملية تدعو للانقسام والعنف والقبح والظلم، وما لم ينجح كذلك فى أن يحل محلها قيم «العدالة» و «المساواة على أساس الأخوة»، و «الحرية» و «التعاون» و «التعارف»، وأن يدعم وينمى ما يترتب عليها من أطروحات – نظرية

---

(١) يرى البعض أن البعد الإنسانى هو العنصر الأساسى الذى تفتقده العولمة. انظر على سبيل المثال: محمد مهدى شمس الدين: العولمة وأنسنة العولمة، مجلة منبر الحوار (بيروت) العدد ٣٧ – شتاء ١٩٩٩م، ص٢٥ – ص٢٦.

(٢) ثمة جدل كبير حول مفهوم المجتمع الدولى انظر على سبيل المثال:
Philipe Moreau Defarye: La Communaute Internationale (Paris: P U F. 2000).

وعملية أيضا – تدعو للوحدة العالمية مع احترام التنوع والإقرار بالتعددية. وإعلاء شأن الكرامة الإنسانية. ما لم ينجح المجتمع الدولى فى ذلك فإن المستقبل لن يكون أفضل من الواقع. وربما كان أسوأ منه.

وفى اعتقادنا أن هذا التحدى المستقبلى يتطلب جهودا مكثفة ومخلصة من كافة أطراف المجتمع الدولى. وفى هذا السياق نعتقد أيضا أن الأمة الإسلامية – بشعوبها وعلمائها ودولها ومنظماتها الحكومية والأهلية – تتحمل مسئولية كبيرة تجاه ذاتها أولا. وتجاه بقية أمم العالم ثانيا. وذلك بحكم عالمية الرسالة الإسلامية التى تحملها. وبحكم ما تقدمه هذه الرسالة من قيم ومبادئ عامة كفيلة بإخلاء العالم من الفساد قدر الإمكان. وبناء نظام عادل وآمن تتطلع إليه كافة شعوب الأرض. ليحقق لها الاستقرار والتقدم وتسود فيه قواعد التنسيق والتعاون. وتنتفى منه قواعد الإخضاع Subordination والاستتباع القسرى.

إن السلام العالمى هو الهدف النهائى للنظرية الإسلامية فى العلاقات الدولية – كما قدمنا – والوصول إلى هذا الهدف هو مطلب المستقبل لجميع الأمم. والطريق إليه ملىء بالتحديات التى تفوق طاقة كل أمة بمفردها. وإن الإسلام يعلم كافة البشر أن باستطاعتهم دوما أن يتشاوروا وأن يتحاوروا ويتعارفوا من أجل اكتشاف الحقول المشتركة فيما بينهم. ولكى يعمقوا إدراكهم للمثل الإنسانية الفطرية التى تجمعهم. وليسهموا معا فى بناء علاقات دولية بنّاءة تتسم بالإيجابية والموضوعية والمستقبلية. وبالعدالة قبل ذلك كله.

(المراجع)

١ ـ برهان غليون: نقد السياسة، الدولة والدين (بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط٢ – ١٩٩٣م).

٢ ـ جعفر سبحاني: التعددية الدينية، نقد وتحليل، مجلة «التوحيد» (قم – إيران) خريف ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم: العلاقة بين أطروحتى نظام عالمى جديد وعولمة. مجلة منبر الحوار (بيروت) العدد ٣٧ – شتاء ١٩٩٩م.

٤ ـ سمير سليمان: الصراع الحضارى والعلاقات الدولية.. مجلة «قضايا إسلامية معاصرة» العدد الخامس (بيروت: ١٤١٩هـ – ١٩٩٥م).

٥ ـ سيد قطب: السلام العالمى والإسلام (القاهرة: مكتبة وهبة ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٧م).

٦ ـ سيف الدين عبد الفتاح: العلاقات الدولية فى الإسلام، الجزء الثانى: مدخل القيم: (القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط ١ – ١٩٩٩م).

٧ ـ صبحى الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة (بيروت: دار الشورى. دمشق: دار قتيبة، ط ٢ – ١٩٩٠م).

٨ ـ عبد الحميد أبو سليمان: النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية، اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية، ترجمه إلى العربية ناصر أحمد المرشد (الرياض: ط ١ ـ ١٩٩٢م).

٩ ـ على أدهم: التعاون المتبادل لكروبتكين – مجلة تراث الإنسانية (القاهرة: دار الكاتب العربى – ب ت، المجلد الخامس).

١٠ ـ محمـد مهدى شمس الدين: العولمة وأنسـنة العولمة، مجلة «منير الحوار» (بيروت) العدد ٣٧ شتاء ١٩٩٩م.

11- Anwar Ibrahim: The Asian Renaissance (1996: Singa por Kuala Lumpor).

12- Philipe Moreau Defayes: La Communaute Internationale (Paris: P.u.f. 2000).

الفـــهرس

تمهيد ٣
القسم الأول: الرؤية الإسلامية للعالم والعلاقة مع الآخر ٨
القسم الثانى: منظومة القيم الإسلامية فى العلاقات الدولية ١٦
خاتمة: نظرة فى الواقع ونظرة إلى المستقبل ٣١
المراجع ٣٧

رقم الإيداع	٢٠١٣ / ٢١٤٢٩
الترقيم الدولى	ISBN 978-977-02-7913-7

١ / ٢٠١٣ / ٩٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع)